

**إتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني**

**القاهره ٤ مايو ٢٠١١**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني**

**٢٠١١**

إنطلاقاً من المسئولية الوطنية والتاريخية التي تقضي إعلاء المصلحة العليا للشعب الفلسطيني ، ووفاء لدماء شهدانا الأبرار ، وإجلالاً لمعاناة أسرانا البواسل ، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية، وصيانته وحملية الوحدة الوطنية، ووحدة شعبنا في الوطن والشتات ، ومن أجل المحافظة على مكتسبات شعبنا التي حققها من خلال مسيرة كفاحه الطويل ، ويفينا بأن منجزات وتضحيات شعبنا الصامد على مدار عقود مضت لا يجب أن تهدرها أية خلافات أو صراعات.

وإرتباطاً بالحوار الوطني الفلسطيني الشامل الذي عُقد في القاهرة إبتداءً من ٢٦/٢/٢٠٠٩ بمشاركة مصرية فاعلة ومقدرة ، وما تلي ذلك من جلسات حوار متعددة ومكثفة إسمت بالشفافية والمصارحة ، والتعمق في مناقشة كافة قضايا العمل الوطني بعقل مفتوح وإرادة سياسية ، ورغبة حقيقة في إنهاء الإنقسام السياسي والجغرافي والنفسي الذي أضفى سلبياته على كافة أرجاء الوطن الفلسطيني .

وتؤكدأ للتوجه الحقيقى نحو الوفاق والمصالحة ، والتفغل على المعوقات التي تحول دون إعادة وحدة الوطن والشعب ، فقد إنفقت كافة الفصائل والتنظيمات والقوى الفلسطينية على إنهاء حالة الإنقسام الفلسطيني إلى غير رجعة ، وحددت كافة المبادئ والأسس اللازمة لتنفيذ متطلبات ذلك ، وتوافقت على حلول لقضايا التي مثلت جوهر الخلاف والإنقسام ، وأصبحت هذه الحلول هي النبراس الذي شكل القاعدة الرئيسية لتوقيع اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني في القاهرة ، على أن يتم الإنطلاق منها إلى آفاق التنفيذ لتصير فيها كل الخلافات ، وتنالف معها كل الإرادات، ويتحرك الجميع بدأ ببناء الوطن الفلسطيني.

ومن أجل إنجاح اتفاقية الوفاق الوطني في المرحلة القادمة التي ستعقب عملية التوقيع ، فقد وافق الجميع على الالتزام التام بمقتضيات هذه المرحلة وتوفير المناخ

تمام لتنفيذ مطلباتها ، والتفاعل بإيجابية مع إستحقاقاتها ، على أن تتولى لجنة عليا برئاسة مصرية وبمشاركة عربية الإشراف والمتابعة لتنفيذ هذه الإتفاقية.

وفي النهاية يثمن المجتمعون الدور المصرى الداعم للقضية الفلسطينية ، وللجهد الدؤوب الذى أدى إلى توقيع إتفاقية الوفاق الوطنى بما يتيح إعادة حقيقية لترتيب البيت الفلسطينى خطوة نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، كما يتقى المجتمعون بكل الشكر والتقدير للدول العربية الداعمة للقضية الفلسطينية ، وستظل فلسطين ترى أن الدول العربية هي عمقها الحقيقى .

وقد إتفق المجتمعون على أن هذه الإتفاقية تتطلب أن تتحول التوابيا الحسنة إلى برنامج عمل قبل التنفيذ ، ويعاهدون الله ، ويعاهدون أمام شعبهم فى الوطن والشتات ، أن يقوموا بتنفيذ كل ما تضمنته الإتفاقية وبذل كل الجهد لإنجاجها ، من أجل مصلحة الشعب الفلسطينى في إطار من المسئولية والإلتزام .

---

## أولاً: منظمة التحرير الفلسطينية

تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية وفقاً لاتفاق القاهرة مارس ٢٠٠٥، وكما ورد في الفقرة الثانية من وثيقة الوفاق الوطني يونيو ٢٠٠٦ فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وإنضم كل القوى والفصائل إليها وفق أسس ديمقراطية ترسخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في أماكن تواجده كافة ، بما يتلاءم مع التغيرات على الساحة الفلسطينية، وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي وفي تعينه والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية في الدوائر والمحافل وال المجالات الدولية والإقليمية كافة .

إن المصلحة الوطنية تقضي تشكيل مجلس وطني جديد (طبقاً للتوصيات المحددة) بما يضمن تمثيل القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية جميعها وتجمعات شعبنا في كل مكان والقطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات كافة، بالإنتخابات حيثما أمكن ووفقاً لمبدأ التمثيل النسبي وبالتوافق حيث يتغير إجراء الإنتخابات وفق آليات تضعها اللجنة المنبثقة عن اتفاق القاهرة مارس ٢٠٠٥ والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضاً وإنطلاقاً وطنياً شاملًا وإطاراً جاماً ومرجعية سياسية علياً للفلسطينيين في الوطن والمنافي .

ولاية المجلس الوطني "٤" سنوات بحيث تزامن مع إنتخابات المجلس التشريعي وتجري إنتخابات المجلس الوطني وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل وبقانون يتفق عليه، وبالتوافق في الموضع الذي يتغير فيها إجراء إنتخابات.

تشكل اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية (حسب إعلان القاهرة مارس ٢٠٠٥ ) لجنة متخصصة لإعداد قانون الإنتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني ورفعه إليها لاعتماده .

تقوم اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية (حسب إعلان القاهرة ٢٠٠٥) بتشكيلها وعقد أول إجتماع لها فور البدء في تنفيذ هذا الاتفاق.

تقوم اللجنة بتحديد العلاقة بين المؤسسات والهيئات والمهام لكل من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة العلاقة بين المجلس الوطني والمجلس التشريعي، وبما يحافظ على مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية للسلطة الفلسطينية ويضمن عدم الإزدواجية بينهما في الصالحيات والمسؤوليات.

ولحين انتخاب المجلس الوطني الجديد ومع التأكيد على صالحيات اللجنة التنفيذية وسائر مؤسسات المنظمة تقوم اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية حسب إعلان القاهرة ٢٠٠٥ بتشكيلها وعقد أول إجتماع لها كإطار قيادي مؤقت وتكون مهامها كالتالي :

- \* وضع الأسس والآليات للمجلس الوطني الفلسطيني.
- \* معالجة القضايا المصيرية في الشأن السياسي والوطني وإتخاذ القرارات بشأنها بالتوافق.
- \* متابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن الحوار وتعقد إجتماعها الأول في القاهرة لبحث آليات عملها.

## ثانياً: الانتخابات

تجرى الإنتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني متزامنة يوم الاثنين الموافق ٢٠١٠/٦/٢٨ ويلتزم الجميع بذلك.

تجرى إنتخابات المجلس الوطني الفلسطيني على أساس التمثيل النسبي الكامل في الوطن والخارج حيثما أمكن ، بينما تجرى إنتخابات التشريعية على أساس النظام المختلط .

تم الإنتخابات التشريعية بالنظام المختلط على النحو التالي :-

- \* نسبة قوائم %٧٥ .
- \* دوائر %٢٥ .
- \* نسبة الحسم %٢ .
- \* الوطن ستة عشر دائرة إنتخابية (إحدى عشر دائرة في الضفة الغربية ، وخمس دوائر في قطاع غزة).

تجرى الإنتخابات تحت إشراف عربي ودولي ، مع إمكانية إتخاذ كافة التدابير لضمان إجرائها في ظروف متكافئة ومواتية للجميع ، وفي جو من الحرية والنزاهة والشفافية في الضفة والقطاع .

## التوافق على المبادئ عامة التالية :

- \* تهيئة الأجواء الازمة لتسهيل وإنجاح الإنتخابات الرئاسية والتشريعية.
- \* تجرى الإنتخابات الرئاسية والتشريعية في جميع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بما فيها القدس .
- \* توفير الضمانات الازمة لإجراء وإنجاح الإنتخابات في مواعيدها .
- \* توقيع ميثاق شرف بين جميع القوى والفعاليات المشاركة في الحوار لضمان إجراء الإنتخابات دورياً بنزاهة وجدية وشفافية في مواعيدها.

#### آلية الرقابة على الانتخابات :

- \* التأكيد على ما ورد في المادة (١١٣) من قانون الانتخابات بشأن مراقبة وتفعيله .
- \* تعزيز الرقابة على الانتخابات بتوسيع المشاركة المحلية والعربية والدولية.
- \* في حالة إنشاء نظام إلكتروني يتم توفير آليات الرقابة الإلكترونية على أن يكون التدقيق الورقي هو المعيار المعتبر في هذا الشأن .

#### تشكيل محكمة قضياً للانتخابات :

وفقاً لأحكام القانون تشكل محكمة قضياً للانتخابات من رئيس وثمانية قضاة بتنصيب من مجلس القضاء الأعلى ، ويعلن عنها بمرسوم رئاسي بعد إستكمال الإجراءات لتشكيله (مجلس القضاء الأعلى) بالتشاور والتوافق الوطني وفق القانون وبما لا يمس إستقلالية السلطة القضائية .

#### تشكيل لجنة الانتخابات :

عملأً بما جاء في قانون الانتخابات يقوم الرئيس الفلسطيني بتشكيل لجنة الانتخابات بناء على المشاورات التي يقوم بها وعلى تنسيب القوى السياسية والشخصيات الوطنية .

---

## ثالثاً : الأمان

### مبادئ عامة

### مقدمة

إن شعبنا الفلسطيني لا يزال يعيش مرحلة التحرر الوطني ، لذا فإن عمل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن يحقق أمن الوطن والمواطن من خلال المبادئ التالية :

- \* صياغة القوانين الخاصة بالأجهزة الأمنية حسب المهام المنوطة بها وفقاً للمصالح الوطنية الفلسطينية .
- \* مرجعية الأجهزة الأمنية طبقاً لقانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية وأن تكون تلك الأجهزة مهنية وغير فصائلية .
- \* تحديد معايير وأسس إعادة بناء وهيكلة وتوحيد الأجهزة الأمنية .
- \* جميع الأجهزة الأمنية تخضع للمسائلة والمحاسبة أمام المجلس التشريعي .
- \* كل ما لدى الأجهزة الأمنية من معلومات وأسرار تخضع لمفهوم وقواعد السرية المعمول بها في اللوائح والقوانين ، وأى مخالفة لها توقع صاحبها تحت طائلة القتلون .
- \* كافة المقيمين على أراضي السلطة ، من مواطنين وأجانب هم أصحاب حق في توفير الأمن والأمان ، دون اعتبار للجنس أو اللون أو الدين .
- \* أي معلومات أو تفاصيل أو إعطاء معلومات للعدو تمس الوطن والمواطن الفلسطيني والمقاومة تعتبر خيانة عظمى يعقب عليها القانون .
- \* تحريم الاعتقال السياسي .

\* إحترام الأجهزة الأمنية لحق الشعب الفلسطيني في المقاومة والدفاع عن الوطن والمواطن .

\* العلاقة الخارجية للشئون الأمنية تخضع لقرار سياسي وتنفذ التعليمات السياسية .

\* إبعاد المؤسسة الأمنية عن التجاذبات والخلافات السياسية بين القوى والفصائل وعدم التجريح والتخيين لهذه المؤسسة وإعتبرها ضمان لأمن واستقرار الوطن والمواطن .

#### معايير وأسس إعادة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية

\* التأكيد على ما نص عليه قانون الخدمة لقوى الأمن والموافقة على جميع المحظورات الواردة في القانون ( من المواد من ٩٠ - ٩٤ ) .

\* إعتماد المعايير المهنية والوطنية في الإتساب للأجهزة الأمنية .

\* الإسراع في إنجاز القوانين واللوائح الخاصة بالأجهزة الأمنية بما ينظم عمل هذه الأجهزة ، وعدم التداخل في الاختصاصات .

\* تحديد وتنظيم التسلسل الإداري في صدور الأوامر في المؤسسة الأمنية بما يكفل هرمية القيادة والسيطرة .

\* يحظر إقامة أي تشكيلات عسكرية خارج إطار الهيكل المقرر لكل جهاز .

\* تناسب عدد الأفراد لكل جهاز مع المهام الموكلة له .

\* التزام جميع الأجهزة بالقوانين السارية المعمول بها في مناطق السلطة ، وإحترام مبادئ حقوق الإنسان وكرامة المواطنين ، والتعاون التام بين الأجهزة ذات العلاقة (القضاء - النيابة العامة - مؤسسات المجتمع المدني - الوزارات المختلفة) وتمكين الهيئات الوطنية ومرتكز مؤسسات حقوق الإنسان من ممارسة عملها للتأكد من الحفاظ على حقوق الإنسان .

- \* تخضع الأجهزة الأمنية وقادتها وعناصرها للمسائلة والرقابة من قبل الهيئة والجهات المسئولة المخولة ووفق القانون والنظام .
- \* تجريم وتحريم استخدام السلاح لأسباب خارج المهام الوظيفية وبعيداً عن اللوائح والأنظمة المنصوص عليها .
- \* المحافظة المطلقة على أسرار الدولة والمؤسسة .
- \* تباشر الأجهزة الأمنية عملها وفقاً للقانون وبعيداً عن التدخلات ، ووفق الصلاحيات المخولة لها في القانون ، مع ضرورة تعزيز القانون والتشريعات بما يخدم ذلك .
- \* ضرورة الإهتمام بالتدريب المحلي والخارجي نظراً لما للتدريب من أهمية قصوى في صقل المهارات وإكتساب الخبرات نحو التطوير المهني .
- \* تستجيب المعايير الموضوعة لاحتياجات الفلسطينيين الأمنية في حدودهم السيادية .
- \* تتناسب الموازنة المقررة مع حجم المهام المنوطة بالأجهزة الأمنية ، وتخضع جميع أوجه الصرف لمبدأ الرقابة والشفافية .
- \* الإلتزام بالمدد المحددة لقيادة الأجهزة وفق القانون .

#### اللجنة الأمنية العليا والاستيعاب

- \* تشكيل لجنة أمنية عليا يصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً بها ، تتكون من ضباط مهنيين بالتوافق ، وتمارس عملها تحت إشراف مصرى وعربى لمتابعة وتنفيذ إتفاقية الوفاق الوطنى فى الضفة والقطاع ، وتكون من بين مهامها رسم السياسات الأمنية والإشراف على تنفيذها .
- \* يتم إعلاة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية بمساعدة مصرية وعربية فى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة .

\* التأكيد على حق الضمان الوظيفي لجميع العاملين بالأجهزة الأمنية (استيعاب - إهالة للنفاذ - نقل إلى وظائف مدنية - ...).

\* تبدأ عملية استيعاب عدد (ثلاثة آلاف) عنصر من منتسبي الأجهزة الأمنية السابقة في الشرطة والأمن الوطني والدفاع المدني في الأجهزة القائمة في قطاع غزة بعد توقيع إتفاقية الوفاق الوطني مباشرةً ، على أن يزداد هذا العدد تدريجياً حتى إجراء الانتخابات التشريعية وفق آلية يتم التوافق عليها .

\* يتم ضمان تأمين كافة مستلزمات استيعاب هذه العناصر من خلال دعم مصرى وعربى .

\* الموافقة على عدد الأجهزة الأمنية حسب قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية لسنة ٢٠٠٥ لتكون على النحو التالي:-

\* قوات الأمن الوطني وجيش التحرير الوطني الفلسطيني .

\* قوى الأمن الداخلي (الشرطة - الدفاع المدني - الأمن الوقائي).

\* المخابرات العامة .

(وأى قوة أو قوات أخرى موجودة أو تستحدث تكون ضمن قوى الثلاثة).

#### مهام الأجهزة الأمنية

##### الأمن الوطني

##### التعريف

الأمن الوطني هيئه عسكرية نظامية، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها تحت قيادة القائد العام، وهو الذى يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شئونها كافة ، وفقاً لأحكام القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه .



- \* حماية سيادة البلاد وتأمين سلامة أراضيها والمشاركة في تعميرها والمساعدة في مواجهة الكوارث الداخلية، وذلك وفقاً للحالات التي يجوز فيها الإستعانة بقوات الأمن الوطني في المهام غير العسكرية.
- \* تنفيذ الأحكام القضائية والأوامر الصادرة عن السلطة ذات الإختصاص فيما يتعلق بقوى الأمن وفق النظام والقانون العسكري.
- \* حماية الوطن من أي اعتداء خارجي .
- \* مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية في مناطق إنتشارها، وتشترك في التصدي لحالات الطوارئ المحددة دستورياً .
- \* التمثيل العسكري في السفارات الوطنية في الخارج .

### نوات الأمن الداخلي

#### التعريف

الأمن الداخلي هو هيئة أمنية نظامية ، تؤدي وظائفها وتبشر إختصاصاتها برئاسة وزير الداخلية وبقيادة مدير عام الأمن الداخلي وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة أعمالها وتنظيم شئونها .

#### مهام قوى الأمن الداخلي

- \* حفظ النظام العام والحفاظ على الآداب والأخلاق الفاضلة .
- \* حماية أمن المواطن وحقوقه وحرياته والمؤسسات العامة والخاصة .
- \* تنفيذ وإحترام القانون .
- \* القيام بأعمال الدفاع المدني والإنقاذ وإطفاء الحرائق .

- \* مكافحة كافة أعمال وصور التجسس داخل الوطن .
- \* المحافظة على الجبهة الداخلية من أي إختراقات أو تهديدات خارجية .
- \* تنفيذ الأحكام القضائية أو أي قرارات قانونية صادرة عن السلطة ذات الإختصاص وفق ما ينص عليه القانون .

#### تنافل قوى الأمن الداخلي من الأجهزة التالية

##### الشرطة

###### مهام جهاز الشرطة

- \* المحافظة على النظام والأمن وحماية الأرواح والأغراض والأموال والآداب العامة .
- \* منع الجرائم ، والعمل على إكتشافها وتعقبها والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة .
- \* إدارة مراكز الإصلاح وحراستها .
- \* تنفيذ القوانين والأنظمة والأوامر الرسمية ، ومساعدة السلطات العامة بتأدية وظائفها وفق أحكام القانون .
- \* مراقبة وتنظيم النقل على الطرق .
- \* حماية التجمعات والمسيرات حسب القانون .

##### الأمن الداخلي / الأمن الوقائي

###### مهام جهاز الأمن الداخلي / الأمن الوقائي

- \* مكافحة الأعمال التجسسية داخل أراضي السلطة .
- \* متابعة الجرائم التي تهدد الأمن الداخلي للسلطة والعمل على منع وقوعها .

\* الكشف عن الجرائم التي تستهدف الإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والعاملين فيها .

\* توفير المعلومات للقيادة السياسية للإسترداد بها في التخطيط وإتخاذ القرارات .

#### الدفاع المدني

مهام جهاز الدفاع المدني : ( قانون الدفاع المدني الفلسطيني )

#### الأمن والحماية

التوافق على المهام التالية له :-

\* حماية الشخصيات الرسمية والقيادات الحكومية خلال تحركاتهم الداخلية وأثناء السفر للخارج .

\* توفير الحماية لوفود الأجنبية .

\* تأمين أماكن اللقاءات والاجتماعات الرسمية .

\* متابعة أمن وفحص المركبات التابعة للجهاز والشخصيات .

\* حماية مواكب الشخصيات وتحركاتهم داخل الوطن .

\* توفير الحماية للشخصيات والزوار في معابر الوطن وتسهيل مهمة السفر .

\* توفير الأماكن الآمنة لإيواء الشخصيات والقيادات الحكومية في حالة الطوارئ .

\* وضع خطط الطوارئ لتنقل وإتصالات الشخصيات والقيادات الحكومية في حالة الطوارئ .

### المخابرات العامة

#### تعريف المخابرات العامة

المخابرات العامة هيئة أمنية ناظمة مستقلة تتبع الرئيس الفلسطيني ، وتوادي وظائفها وتبادر اختصاصاتها برئاسته تحت قيادته ، وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شؤونها كافة .

#### مهام جهاز المخابرات وفق قانون المخابرات العامة الفلسطينية

\* إتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من أي أعمال تعرض أمن وسلامة فلسطين للخطر وإتخاذ الإجراءات اللازمة ضد مرتكيها وفقاً لأحكام القانون.

\* الكشف عن الأخطار الخارجية التي من شأنها المساس بالأمن القومي الفلسطيني في مجالات التجسس والتآمر والتخريب أو أعمال أخرى تهدد وحدة الوطن وأمنه واستقلاله ومقراته.

\* التعاون المشترك مع أجهزة الدول الصديقة المشابهة لمكافحة أي أعمال تهدد السلام والأمن المشترك ، أو أي من مجالات الأمن الداخلي ، شريطة المعاملة بالمثل.

#### عقيدة قوى الأمن

\* تطلق عقيدة الأجهزة الأمنية وفق ما نص عليه القانون الأساسي (المادة ٨٤) مع إضافة جملة " وحماية حقوقه المشروعة ".

#### مرجعية قوى الأمن

\* تكون مرجعية قوى الأمن وفقاً لما تم الاتفاق عليه في مهام الأجهزة الأمنية.

#### مجلس الأمن القومي

\* يرجع للمجلس التشريعي لإصدار قانون لمجلس الأمن القومي الفلسطيني .

اللait المساعدة العربية لبيان الأجهزة الأمنية

\* تشكيل لجنة للإتصال وتوفير الاحتياجات المحددة.

\* يقوم كل جهاز بتحديد احتياجاته وتقديم لجنة.

\* استقبال الوفود الأمنية الزائرة بعرض تقديم المساعدة للأجهزة الأمنية على أن يكون مكتوباً بضوابط المهمة وفق جدول زمني محدد.

## رابعاً المصالحة الوطنية

### الاتفاق على الأهداف التالية :

- \* نشر ثقافة التسامح ، والمحبة ، والمصالحة ، والشراكة السياسية ، والعيش المشترك.
- \* حل جميع الانتهاكات التي نجت عن الفلان والانقسام بالطرق الشرعية والقانونية.
- \* وضع برنامج لتعويض المتضررين من الانقسام والعنف مادياً ومعنوياً.
- \* وضع الأسس والآليات الكفيلة بمنع تكرار الأحداث المؤسفة.
- \* تأمين الموارنات اللازمة لدعم إنجاح مهمة اللجنة من خلال صندوق وطني يمول عربياً.
- \* الإشراف على المصالحة المجتمعية .
- \* تشكيل لجان فرعية في كافة المحافظات .

### آليات ووسائل المصالحة

- \* الوقف الفوري لكل أشكال التحرير المتداول والإنتهاكات بمختلف أنواعها ومراقبة تنفيذ ذلك.
- \* عقد لقاءات جماهيرية موسعة تطال كل قطاعات المجتمع ( مدارس ، جامعات ، تجمعات شعبية ) ، وتنظيم حملات إعلامية هدفها إشاعة مناخ المصالحة والتسامح في المجتمع ، و إشراك كافة المنابر الإعلامية بما في ذلك المساجد من أجل تحقيق هذا الهدف.

- \* إشراك كل من القوى السياسية ، ومؤسسات المجتمع المدني ، والمستقلين ، ولجان الإصلاح ، في خلق بيئة المصالحة والتسامح والصفح العام .
  - \* الاستماع إلى جميع ضحايا العنف الداخلي والفتان الأمني ، وتحديد الضرر المادى والمعنوى الذى لحق بالمتضررين وذويهم .
  - \* تحديد أسس التعويض المادى للمتضررين .
  - \* بحث سبل تفعيل دور القاتون في المحاسبة ، والتوصيات بذلك لجهات الاختصاص .
  - \* الزيارات الميدانية وإجراء الإستقصاءات الازمة .
  - \* المتابعة مع الجهات المعنية ومطالبتها بالحزم في موافقها لوقف عملية أخذ القاتون باليد والمحاسبة الصارمة لمنع كل ذلك .
  - \* العمل على رفع الغطاء التنظيمى والعشارى والعائلى عن كل من يرتكب الإعداءات على الناس ومتلكاتهم .
  - \* إصدار ميثاق شرف يؤكد على تحريم الإقتتال الداخلى ، ووضع آلية متابعة ذلك .
  - \* القيام بجولات عربية تسهيل مهام لجنة المصالحة ، بالتنسيق مع الجهات المختصة .
- تشكل لجنة المصالحة من الآتي:
- \* رئيس اللجنة (بالتوافق) .
  - \* نائب الرئيس .
  - \* أمين السر .
  - \* أمين الصندوق .
  - \* الأعضاء .

تشكل وحدات إستشارية للمعالجات القضائية، بالتنسيق مع الجهات المختصة وهي

- \* وحدة التعبئة والإعلام .
- \* وحدة الشكاوى والمظالم .
- \* وحدة العلاقات العامة .
- \* وحدة حصر الأضرار.
- \* وحدة التوجيه القضائية (القضاء النظمي - القضاء الشرعي - القضاء العشائري).

اعتبار أن الأفراد الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه أثناء مرحلة المواجهات الداخلية ضحايا العنف ، وأن تتحمل السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية معالجة قضياتهم ، بمتتابعة ومشاركة من لجنة المصالحة الوطنية ، وينطبق على الجرحي ما ينطبق على الضحايا.

وبناء على ذلك فإن الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه بسبب أعمال جنائية فردية ، يتحمل الجاني مسؤولية ذلك وتحذر بحقه الإجراءات القضائية العلامة، أما الذين لحق بهم بمختلف أنواعه على خلفية الصراع السياسي، يتحمل التنظيم المتسبب بالأذى مسؤوليته ، دون تحويل المسئولية للأفراد ، وتجرى معالجة آثار ذلك بمشاركة وطنية من الجميع ، فيما يحقق العدالة للمتضاربين.

لكل مواطن حق ثبت أو منقول سلب منه ويشكل ملكية له ، يجب أن يتقدم إلى لجنة الشكاوى والمظالم لإعادة حقوقه كاملة .

آليات لجنة المصالحة

تعمل لجنة المصالحة من خلال الآليات التالية :-

- \* تجتمع اللجنة عقب توقيع إتفاقية الوفاق الوطني لتوزيع المهام بين أعضائها حسب الهيكلة المتفق عليها.

\* الحصول على مقرٍ مركزي مناسب في مدينة غزة.

\* البدء فوراً بتشكيل لجان فرعية في المحافظات داخل الضفة وغزة، لمساعدة اللجنة العليا في تنفيذ مهامها.

\* تحديد الكادر الوظيفي الضروري لتشكيل وحدات العمل المتفق عليه.

\* الإسراع في تنظيم مؤتمر شعبي للمصالحة والتسامح يمثل إنطلاقه لعملها، وإعلان العمل لميثاق الشرف.

\* تشرع اللجنة فور تشكيلها بعمارة مهامها.

\* الإعلان عبر كافة الوسائل الإعلامية عن بدء أعمال اللجنة، والإعلان عن أماكن مقراتها، آلية عملها وتنفيذها.

\* وضع موازنة ضرورية لإنجاح أعمالها، وتسعي لتأمين هذه الموازنة الضرورية اللازمة من جهة الإختصاص.

\* ترفع اللجنة تقريرها للجهات المختصة للتنفيذ بعد تجميع المعلومات الضرورية المتعلقة بالمواطنين الذين تعرضوا للإنتهاكات والأضرار وسبل علاجها.

#### ميثاق الشرف الخاص بالمصالحة الوطنية

تم الاتفاق على ميثاق شرف خاص بالمصالحة الوطنية الفلسطينية (الملحق "أ").

---

## خامساً الجنة المشتركة

### لتنفيذ إتفاقية التوافق الوطني

#### تشكيل اللجنة

تشكل اللجنة من (١٦ عضواً) من حركتي فتح وحماس والفصائل والمستقلين تسمى كل من فتح وحماس (٨ أعضاء) ويصدر السيد/الرئيس "محمود عباس" مرسوماً رئيسياً بتشكيلها بعد التوافق على أعضائها.

#### مراجعة اللجنة

الرئيس الفلسطيني/ محمود عباس "أبو مازن" هو مرجعية اللجنة بصفته رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

#### إطار القانوني للجنة

تكون اللجنة إطار تنسيقي ليست لديها آية إلتزامات أو إستحقاقات سياسية ، وتبدأ عملها فور توقيع إتفاقية التوافق الوطني ، وينتهي عملها في أعقاب إجراء الانتخابات الرئيسية والتشريعية والمجلس الوطني وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة.

#### مهام اللجنة

تتولى اللجنة المشتركة تنفيذ إتفاقية التوافق الوطني المقرر تطبيقها في الوطن من خلال التعامل مع الجهات المعنية المختلفة ، بما في ذلك الآتي :-

\* تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات الرئيسية والتشريعية والمجلس الوطني.

\* الإشراف على معالجة قضايا المصالحة الداخلية الفلسطينية.

\* متابعة عمليات إعادة الإعمار في قطاع غزة.

### توحيد مؤسسات السلطة الوطنية بالضفة والقطاع

يتم توحيد مؤسسات السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتنسيق مع جهات الاختصاص المعتمدة في ذلك على مبدأ الشراكة والتوافق الوطني وتعزيز الوحدة الوطنية، إنسجاماً وتنفيذاً لنتائج ومقررات إتفاقية الوفاق الوطني ، وخاصةً معايير ونتائج عمل اللجنة الإدارية القانونية .

### تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية

إعادة أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي أغلقت أو صودرت لما كانت عليه قبل ٢٠٠٧/٦ في الضفة الغربية وقطاع غزة فور توقيع إتفاقية الوفاق الوطني ، والعمل على إعادة ممتلكاتها وتعويضها عن خسائرها نتيجة لذلك .

تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية وفقاً للقوانين المعتمد بها قبل ٢٠٠٧/٦ .

معالجة وتسوية أوضاع الموظفين المنتسبين للعمل بالجمعيات والمؤسسات الأهلية حسب القانون .

لا يجوز مصادرة أموال الجمعيات أو المؤسسات الأهلية إلا بقرار قضائي .

### معالجة القضايا المدنية والمشاكل الإدارية الناجمة عن الانقسام

إن معالجة القضايا المدنية التي نتجت عن الانقسام (بعد ٢٠٠٧/٦) بحد مشكل العاملين الذين تضرروا من الانقسام وإستعادة وحدة المؤسسات الحكومية والدستورية ، والحفاظ على استقلال القضاء ، وعودة العمل في هذه المؤسسات وفقاً للقانون الأساسي والقوانين ذات الصلة والتوافق الوطني ، وحل الآثار التي ترتب على القرارات التي صدرت بعد هذا التاريخ، ركيزة أساسية لإنهاء الانقسام، ولتحقيق الوحدة الوطنية وتنبيتها.

تشمل هذه القضايا تعينات الموظفين وترقياتهم والفصل ووقف الراتب والتنقلات في المؤسسات والإدارات الحكومية، والمراسيم والقرارات الرئيسية والحكومية المختلفة عليها ذات صلة .

تشكل لجنة إدارية قانونية تجمع بين خبراء إداريين وخبراء قانونيين متخصصين يقومون بدراسة القضايا المذكورة بعاليه وإقتراح سبل معالجتها، وتقدم اللجنة نتائج أعمالها للجهات التنفيذية المختصة في موعد أقصاه أربعة أشهر من بدء تشكيلاها- التي تقوم بتنفيذها على أساس القانون الأساسي والقوانين ذات الصلة.

تقوم هذه اللجنة بعملها وفقاً للأسس والمبادئ التالية :

\* الإلتزام بالقانون الأساسي المعدل للعام ٢٠٠٥ ، وبالقوانين والأنظمة واللوائح ذات الصلة المقرة قبل ١٤/٦/٢٠٠٧ .

\* تحقيق العدالة والإنصاف دون التمييز بين المواطنين وعدم الإجحاف بحقوق الأفراد الذين تضرروا نتيجة للإقسام .

\* التأكيد على مبدأ الشراكة لأبناء الشعب الفلسطيني في مؤسسات السلطة وعلى أساس الكفاءة والموانمة بين الموظف والوظيفة التي يرشح لشغلها.

\* مراعاة الإمكانيات والموارد المالية المتاحة وانعكاسها على الموازنة العامة ، وعلى الهيئات الإدارية والتنظيمية للمؤسسات الحكومية وسياسات التوظيف المقرة، وبما يعالج التضخم الوظيفي في المؤسسات الحكومية.

تشكيل لجنة قانونية مختصة بصلاحيات تتشكل من مجموعة قضاة مشهود لهم بالكفاءة والتزاهة تفصل في العظام والشكوى والتظلمات التي يرفعها الأفراد والمؤسسات والهيئات للإعتراض على أي قرارات صدرت بحقهم، دون الإجحاف بحق الأفراد والمؤسسات والهيئات في اللجوء إلى القضاء حسب القانون.

تتبع جميع الهيئات والسلطات مرجعيتها التي يحددها القانون الأساسي وفق القانون الذي ينظم عملها، وتصوب أوضاعها وفق القوانين المعمول بها بما لا يتعارض مع القانون الأساسي.

عودة جميع الموظفين المدنيين بالضفة الغربية وقطاع غزة الذين كانوا على رأس عملهم قبل ١٤/٦/٢٠٠٧ إلى وظائفهم، بما في ذلك المقصوبين والمتغيبين على خلفية الانقسام مع الحفاظ على كامل حقوقهم وسحب وإلغاء قرارات الفصل، ويكون ذلك فور بدء تنفيذ إتفاقية الوفاق الوطني ، وتكون العودة وفق الآلية التي ستوصى بها الجنة الإدارية القانونية المشكلة وخلال المدة المقررة لعملها.

الالتزام بعدم القيام بأية تعديلات أو تعيينات جديدة لحين إنتهاء عمل الجنة الإدارية القانونية المشكلة بموجب هذه الإتفاقية .

---

## سادساً : المعتقلون

في إطار التوافق على ضرورة حل مشكلة المعتقلين من كل الفصائل والتنظيمات الفلسطينية ، وتؤكدأ لمبادئ تحريم الاعتقال على خلفية الإنتماء السياسي أو دون إجراءات قضائية ، فقد تم الإتفاق على حل هذه المشكلة من خلال الآليات المحددة التالية :

\* تقوم كل من حركة فتح وحماس بتحديد قوائم المعتقلين طبقاً لآخر موقف ، ويتم تسليم مصر ومؤسسة حقوقية (يتفق عليها) نسخة منها بعد التحقق منها (تبثت الأعداد والأسماء) قبل توقيع إتفاقية الوفاق الوطني .

\* يقوم كل طرف بالإفراج عن المعتقلين الموجودين لديه من كافة الفصائل فور توقيع الإتفاقية .

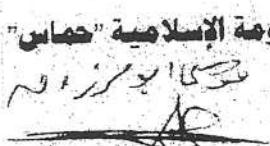
\* في أعقاب عملية الإفراج عن المعتقلين ، يقوم كل طرف بتسليم مصر قائمة تتضمن أسماء أولئك المعتقلين المتذرع بالإفراج عنهم وحيثيات عدم الإفراج عنهم ، ورفع تقارير بالموقف لقيادي فتح وحماس.

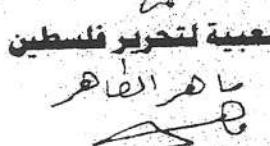
\* بعد توقيع الإتفاقية تستمر الجهود المبذولة بمشاركة مصرية لإغلاق ملف الاعتقالات نهائياً.

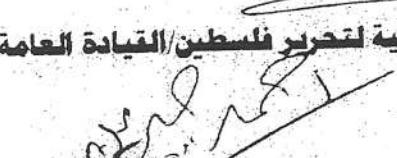
---

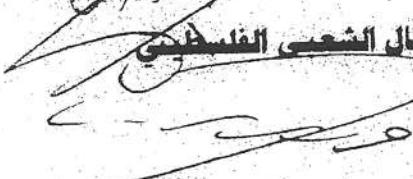
## التوقيع

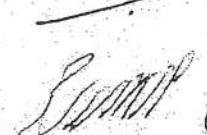
بعد إطلاعنا على إتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني القاهرة ٢٠١١ لإنهاء  
الإنقسام وتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية ، فإننا نوافق على ما جاء  
بهذه الإتفاقية ونتعهد بتنفيذها على أكمل وجه لما فيه مصلحة الشعب  
الفلسطيني.

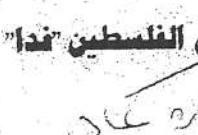
حركة المقاومة الإسلامية "حماس"  
التوقيع : 

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين  
التوقيع : 

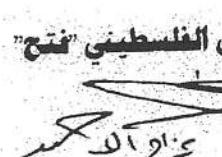
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/القيادة العامة  
التوقيع : 

جبهة النضال الشعبي الفلسطيني  
التوقيع : 

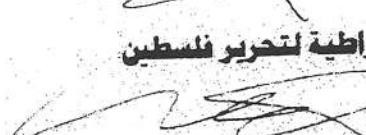
جبهة التحرير العربية  
التوقيع : 

الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "ندا"  
التوقيع : 

التاريخ : ٢٠١١/٥/٤

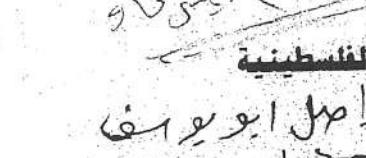
حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"  
التوقيع : 

حركة الجهاد الإسلامي  
التوقيع : 

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين  
التوقيع : 

حزب الشعب  
التوقيع : 

الجبهة العربية الفلسطينية  
التوقيع : 

جبهة التحرير الفلسطيني  
التوقيع : 

طائرة حرب التحرير "الصاعقة"  
التوقيع : 